تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إنه لمما يدمي القلب مشاهد عشرات الآلاف من النازحين من حلب وهم يقفون على أبواب تركيا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، فيُمنعون من دخولها، يستغيثون حكامها ومخاطبين إياهم بالإسلام الذي يؤمنون به، ومثيرين فيهم ذرة من نخوة ظنا منهم أن حكام تركيا لديهم بقية منها، محاولين التأثير فيهم كما فعلت من قبل امرأة صاحت «وامعتصماه» فأجابها المعتصم بجيش لجب لإغاثتها.. ولكن أنى لحكام تركيا العملاء أن يفعلوا كما فعل خليفة المسلمين؟؟

اقرأ في هذا العدد :

- حدود التصعيد بين روسيا وتركيا ...٢
- طالبان تسعى لتقديم صورة سياسية جديدة لها أمام المجتمع الدولي ...٢
- من بريد القراء: المشهد السياسي في الجزائر: أكذوبة «الدولة المدنية» ووهم «الانتقال الديمقراطي» ...٣
- استفتاء دارفور... حكام السودان ماضون في تقسيمه ...٤
- سور بغداد الأمني جريمة كبرى تُفضي إلى تقسيم العراق ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١ من جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ الموافق ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٦ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ٦٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

مؤتمر لندن للمانحين: دموع التماسيح

بقلم: الدكتور يوسف حج يوسف

إننا لا نبالغ إذا قلنا إنه لا يوجد مجموعة بشرية أو مذهب فكري أو سياسي تغنى وردد كلمات من نوع حقوق الإنسان والشعوب بالحياة والحرية وتقرير المصير والكرامة مثل النظام الغربي العلماني الرأسمالي، لذلك سنت في ذلك القوانين والتشريعات وألفت الكتب وأخرجت المسرحيات والأفلام وعقدت المؤتمرات، وأنشئت المنظمات والهيئات التي تعنى بهذا مثل حقوق الطفل والمرأة والأسرى وحماية المدنين...

ولكن أيضاً لا نبالغ إذا قلنا إنه لم يعرف التاريخ انتهاكا للكرامة البشرية واستغلالا لها وسفكا لدمائها ونهبا لجهودها واستعبادا لها مثل الفترة التي ساد العالم فيها النظام الغربي العلماني الرأسمالي ودوله، إذ في هذه الأزمنة نشأ الاستعمار والحروب العالمية ونهب الثروات وحروب الإبادة العنصرية كما حصل لمناطق في أفريقيا وللهنود الحمر في أمريكا... وعادة ما يحصل كل هذا تحت العناوين والشعارات ذاتها، حتى إن الاستعمار تغطى بذرائع مثل الانتداب والوصاية التي كانت حسب عصبة الأمم المتحدة وقتها تعني مساعدة الدول المتأخرة للحاق بالدول المتقدمة، بل إن كلمة الاستعمار ذات الوقع البشع هي نفسها أتت لغويا من التعمير والإعمار...

نذكر ما سبق كتوطئة لتوضيح وكشف بعض القضايا المتعلقة بمؤتمر لندن ٢٠١٦/٢/٤ للمانحين لمساعدة سوريا، وهو المؤتمر الرابع المتعلق بسوريا، الذي وصف أهدافه ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمم المتحدة في سياق التحضير له: «الهدف من المؤتمر هو جمع تمويل جديد كبير للوفاء باحتياجات المتضررين من الأزمة السورية داخل سوريا ودعم الدول المجاورة التي أظهرت سخاء هائلا في استضافة اللاجئين، كي تتمكن من مواكبة آثار الأزمة. ويعتزم المؤتمر أيضا تحديد حلول تمويلية طويلة الأمد ومعالجة الاحتياجات على المدى الأبعد للمتأثرين بالأزمة».

وأمام هذا لا بد أن نوضح الحقائق التالية:

١- إن ما يحصل ليس سببه كارثة طبيعية كإعصار أو زلزال لا تملك هذه الدول وقفه، وإنما هو حاكم ظالم يقصف شعبه بالكيماوي والطائرات والصواريخ والبراميل المتفجرة، حاكم طاغية تبين أنه لا يعصي أمرا لأمريكا والقوى الكبرى، وعندما أُمر بتسليم الكيماوي سلمه دون أي تردد، بل فعل ذلك قبل انتهاء الأجل المحدد، وكذا يومَ أُمر بالانسحاب من لبنان فقد خرج بعد أكثر من ثلاثين سنة لا يلوي على شيء بعد أن صدر الأمر الجاد، فلماذا هذه الدول لم تصدر له الأمر بالتوقف عن قتل شعبه فتتوقف كل هذه المأساة؟!

٢- تتمة لما سبق، لقد ثبت وبالدليل القاطع أن أمريكا ذاتها والغرب عموما سبب كبير في دعم الأسد وتقويته ضد شعبه، قال تشاك هيغل وزير الدفاع في معرض إقالته أو استقالته أن ضربات التحالف الدولي على «الإرهاب» ربما تساعد الأسد، بل إن روبرت فورد سفير أمريكا السابق في دمشق قال أصبحنا نتصرف وكأننا جزء من القوى الجوية للأسد، هذا الكلام ذكر في خريف ٢٠١٤، أما الآن ومع التصريحات العلنية للدول الغربية في سياق جنيف٣ فقد أصبح واضحا دور أمريكا والغرب في معاناة الناس وتشريدهم وحاجتهم.

٣- إن المدعوين للمؤتمر هما روسيا وإيران، وكلاهما قاتلان مباشران يشاركان الأسد جريمته وقصفه لأهل سوريا، حتى إنه مع فترة مسرحية جنيف٣ تم تشريد أكثر من عشرين ألفا من أهل سوريا حيث

..... التتمة على الصفحة ٣

لماذا تم تعليق مفاوضات جنيف٣؟

بقلم: عبد الله المحمود

أعلن ستيفان دي ميستورا في الخامس من شهر شباط الجاري تعليق المفاوضات السورية في جنيف حتى الخامس والعشرين من شهر شباط الحالي، مشيراً إلى أنه «توقف مؤقت» وقال «إن هنالك عملاً كان يجب فعله من جانب الدول المعنية التي طالبت الأمم المتحدة أن تبدأ المفاوضات». وأعقب ذلك لقاء دي ميستورا بأعضاء مجلس الأمن في جلسة مغلقة، وقد صرح المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة فرانسوا ديلاتر عقب انتهاء الجلسة المغلقة التي شرح خلالها دي ميستورا أسباب إعلان تعليق محادثات السلام السورية في جنيف، أن «مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، أبلغ مجلس الأمن الدولي، الجمعة، أن وحشية النظام السوري المدعوم من روسيا، كانت وراء تجميد مفاوضات جنيف».

إلا أن مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة السفير فيتالي تشوركين أنكر كل ما قاله نظيره الفرنسي، ونفى أن يكون دي ميستورا قد اتهم روسيا بتقويض محادثات جنيف٣. وقال «لا، لا لم يخبرنا دي ميستورا بذلك ولا ينبغي أن ننسب إليه كلمات لم يقلها». وقال بأن هناك أفكارا جديدة تستعد روسيا «لطرحها على طاولة المفاوضات في الشهر الحالي عند استئنافها»، ومن بين تلك الأفكار «وقف إطلاق النار، لكنني أعتقد أن المفاوضات قد تتأخر، بسبب الإصرار على وقف إطلاق النار أولا».

وفي بيان لوزارة الخارجية الأمريكية قالت فيه إن كيري دعا الحكومة السورية وداعميها إلى التوقف عن قصف المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وخصوصا في حلب، وإنهاء حصارها للمدنيين طبقا لقرارات مجلس الأمن، وقال كيري «كان يجب عليهم بالفعل الوفاء بالالتزامات الحالية واستعادة ثقة المجتمع الدولي في نواياهم لدعم حل سلمي للأزمة السورية»، مضيفا أن الولايات المتحدة تتطلع إلى استئناف محادثات السلام في وقت لاحق هذا الشهر.

وعلى الرغم من الموقف المعلن للخارجية الأمريكية بالإشارة إلى العمليات الروسية كسبب لتعليق المفاوضات إلا أنه ورد في تقرير أعده موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، «أن وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، أخبر عاملتين في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية لهما علاقة بسوريا بأن على البلد أن تتوقع ثلاثة شهور أخرى من القصف الذي «سيُفني» المعارضة. وذلك خلال حوار

..... التتمة على الصفحة ٣

الناتو ينتظر تشكيل الحكومة لمحاربة «تنظيم الدولة» في ليبيا

أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ الجمعة ٥ شباط/ فبراير أن حلف الناتو على استعداد لدعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا، ولكن فقط بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وقال ستولتنبرغ لدى وصوله إلى اجتماع لوزراء دفاع بلدان الاتحاد الأوروبي «نحن نراقب الوضع في ليبيا باهتمام، وهو يؤكد ضرورة الحل السياسي ووقف إطلاق النار وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ما يتيح إمكانية محاربة تنظيم داعش. وأضاف «إن حلف الناتو مستعد لمساعدة ليبيا في هذا الشأن، وخصوصا في تكوين مؤسسات قوية جديدة في البلد، لكن هذا يستدعي طلبا من حكومة الوحدة الوطنية ووضعا جديدا في البلد». (روسيا اليوم)

الراية : لقد لوحظ في الآونة الأخيرة كثرة التصريحات الصادرة عن مسؤولين غربيين يطالبون بتشكيل «حكومة وحدة وطنية» في ليبيا كخطوة لا بد منها للتدخل العسكري الغربي فيها بذريعة محاربة «تنظيم الدولة». وكما هو واضح فإن هناك خلافا بين أمريكا من جهة ودول أوروبية على رأسها بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى حول تشكيل الحكومة في ليبيا، إذ إن أمريكا لا ترى الطروحات المتعلقة بتشكيل الحكومة تسير في صالحها، كذلك هناك خلاف بين تلك الدول حول التدخل العسكري وأهدافه، فأمريكا تهيئ الأجواء للتدخل بصرف النظر عن موضوع تشكيل الحكومة بذريعة أن خطر «تنظيم الدولة» يتصاعد. فقد نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أمريكيين قولهم: «إن الولايات المتحدة تضع خيارات عسكرية في ليبيا وإن هذه الخيارات نوقشت خلال اجتماع عقد الأسبوع الماضي بين الرئيس باراك أوباما وكبار مساعديه الأمنيين ولم يتوصل لنتيجة حاسمة». ويقول المسؤولون إن من بين هذه الخيارات زيادة الغارات الجوية ونشر قوات خاصة وتدريب قوات أمنية ليبية.. ولذلك فإن موضوع تشكيل الحكومة وموضوع التدخل العسكري يندرج في إطار الصراع بين تلك الدول..

كوريا الشمالية تطلق صاروخًا بعيد المدى «يثير قلق واشنطن»

أكدت القيادة الاستراتيجية الأمريكية، أن كوريا الشمالية، أطلقت يوم الأحد الماضي، صاروخا بعيد المدى. وقال بيان صادر عن القيادة، إن الأنظمة الأمريكية، سجلت في الساعة ١٨:٢٩ من مساء السبت بالتوقيت المحلي في الولايات المتحدة، إطلاق كوريا الشمالية صاروخا بعيد المدى. وكانت الحكومة الكورية الشمالية، أبلغت الأمم المتحدة، خلال الأيام الماضية، اعتزامها وضع قمر صناعي للمراقبة في مدار حول الأرض. وقال بيان باسم سوزان رايس، مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي، إن الخطوة التي اتخذتها كوريا الشمالية، والتي تأتي بعد التجربة النووية في السادس من كانون الثاني/ يناير الماضي، تنتهك الكثير من قرارات مجلس الأمن الدولي، وهي عمل تحريضي يهدد الاستقرار في المنطقة. وأضافت رايس «أن برامج الأسلحة النووية والبالستية لكوريا الشمالية تشكل تهديدا جديا لمصالحنا، بما فيها أمن بعض من حلفائنا المقربين، وتهدد السلم والأمن في المنطقة». كما أعرب بيان صادر عن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، عن إدانة بلاده الشديدة، «للتجربة الصاروخية الكورية الشمالية، التي تمثل انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة باستخدامها لتكنولوجيا الصواريخ البالستية». (وكالة الأناضول)

الراية : إن المدقق في أعمال كوريا الشمالية، سواء إجراؤها التجربة النووية من قبل أو في إطلاقها صاروخا باليستيا يوم الأحد الماضي، يجد أنها لا تزعج الولايات المتحدة، بل هي تزعج دولا أخرى مثل الصين وروسيا. ذلك أن أمريكا تتخذ من أعمال كوريا الشمالية ذريعة لتعزيز وجودها وتوسيع قواعدها قرب الصين وروسيا بذريعة درء خطر كوريا الشمالية. وما يؤكد ذلك هو أنه بعد ورود أنباء عن اتخاذ الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، قرارا ببدء مباحثات رسمية، حول آفاق نشر منظومة «تي إتش إيه إيه دي» الأمريكية، المضادة للصواريخ، على أراضي كوريا الجنوبية، ردا على «تصاعد التهديدات» الصادرة عن كوريا الشمالية، أعربت الخارجية الصينية في بيان نقلته وكالة يونهاب الكورية الجنوبية، يوم الأحد الماضي، عن «قلقها البالغ» ردا على قرار واشنطن وسيؤول. موضحة أن «الموقف الصيني من مسألة منظومة الدفاع الصاروخية، ثابت وواضح». وأكدت الخارجية الصينية: «على كافة الدول التي تطمح لتأمين أمنها، أن تأخذ بعين الاعتبار، مصالح الدول الأخرى في مجال الأمن، وكذلك السلام والاستقرار في المنطقة». وكذلك فإن موقف روسيا لم يكن بعيدا عن موقف الصين، فقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان أن «إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ لا يمكن أن يقابل إلا بالاحتجاج الصارم، وإن هذه الممارسات إنما تصب في صالح من يراهنون على سياسة التحالفات ومضاعفة المواجهات المسلحة وتلحق ضررا بالغا بأمن بلدان المنطقة وأمن كوريا الشمالية بالدرجة الأولى»، وذلك في إشارة إلى موقف الولايات المتحدة الذي تعهدت فيه باتخاذ كل التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها وحلفائها ودعت المجتمع الدولي إلى إثبات أن «التصرفات الطائشة لا بد أن تكون لها عواقب وخيمة».

نظرات سياسية

حدود التصعيد بين روسيا وتركيا

بقلم: أحمد الخطواني

لم تتوقف وتيرة التصعيد بين روسيا وتركيا منذ إسقاط تركيا لطائرة سوخوي الروسية وذلك بعد أكثر من شهرين على إسقاطها، بل إنّ الأمور ما زالت تتعقّد وتزداد تفاقماً بين البلدين، فالاتهامات المتبادلة بينهما لا تتوقف، وحالة الاحتقان، وارتفاع حدّة التوتر، والحرب الكلامية، أصبحت من مفردات اللغة السياسية اليومية السائدة في وسائل إعلام الدولتين ضد بعضهما البعض، في حين لم تقم أيٌّ من الدول الكبرى بأية وساطة جادّة لإنهاء الأزمة بينهما، وهو ما أفضى إلى المزيد من التصعيد - الذي إن استمرّ على نفس الوتيرة - فإنّه قد يتسبب في حدوث اشتباك عسكري بين قوات البلدين على الحدود السورية التركية، قد تكون له مضاعفات غير محسوبة العواقب، خاصّة بعد نشر روسيا لمنظومة صواريخ (اس ٤٠٠) التي تُغَطي كافة الأجواء السورية، وجزءاً من الأجواء التركية، والتي بمقدورها إسقاط أي طائرة تركية تُحلّق في تلك الأجواء.

هذا فضلاً عن امتلاء السماء السورية بالقاذفات الروسية المتطورة، بالإضافة إلى وجود حشد كثيف من البوارج والسفن الحربية الروسية المختلفة الأشكال والأنواع قبالة السواحل السورية والتركية، وهو ما قد يزيد من احتمالات وقوع الاشتباك العسكري بين الطرفين، وخروج الوضع عن السيطرة.

وحالة التصعيد بين الدولتين لم تقتصر على حدود الاتهامات اللفظية، واتهام روسيا لتركيا بدعم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وتسهيل تهريب النفط الذي يقوم به تنظيم الدولة والاستفادة من بيعه، وإثباتات تركيا بأن روسيا تقصف المعارضة المعتدلة، ومشاركة نظام الأسد في قصف المدنيين، وقتلهم وتهجيرهم.

كما لم تنتهِ هذه الحالة عند حدود العقوبات التي شملت قطاعات الطاقة والتجارة والسياحة، بل تعدّتها لتصل إلى استهداف أهل سوريا التركمان، وقصفهم، وتشريد عشرات الآلاف منهم من قرى جبل التركمان على الحدود مع تركيا.

وإنّ استخدام الروس في هذه الأيام لسياسة الأرض المحروقة في تلك المنطقة، أدّى إلى استفزاز الجيش التركي الذي بات يقف وقوف المتفرّج على ذبح التركمان، والذين هم من المحسوبين على الأتراك، كما أدّى إلى إحراج الدولة التركية التي تقف اليوم عاجزةً تماماً عن القيام بأي عمل عسكري للدفاع عنهم.

إنّ حادثة إسقاط تركيا للطائرة الروسية قد أحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات الروسية التركية يتعسّر جسره، وفتحت جروحاً بليغة من الماضي يصعب دملها، وأحيت ذكريات مريرة نابعة عن اثنتي عشرة حرباً خاضتها روسيا ضد الدولة العثمانية، خلّفت على إثرها حالةً مزمنةً من العداء التاريخي بين الدولتين لم يكن نسيانها بالأمر السهل، وجاءت هذه الحادثة لتستحضر التاريخ، ولتكون بمثابة وسيلة إيقاظ لتلك العداوة، ولِتُعيدَ الحياة إليها.

لقد تأثّرت هيبة روسيا كثيراً بسبب هذه الحادثة، وعبّر عنها بوتين بقوله إنّها طعنة غادرة من الخلف لم يكن يتوقّعها من الأتراك، فصبّ جام غضبه على تركيا، وأزبد وعربد، وبيّت شرّاً، وأظهر تعطّشه للانتقام، وسعى بكل السبل للنيل من تركيا، وإلحاق أشد الأذى بها، وذكّرها بانتصارات روسيا عليها، وهزائم تركيا المتتالية أمام الروس حسب ادعائه.

ولشدة غيظه وتأثّره بالحادثة لمز بوتين في قناة الأمريكان، ولمّح إلى أنّهم ربّما يكونون هم وراء تحريض الأتراك على إسقاط الطائرة فقال: «أبلغنا شركاءنا الأمريكيين بموعد ومكان عمل الطائرات الروسية، وبعد ذلك بالضبط أسقطت القوات الجوية التركية الطائرة الحربية الروسية»، وتساءل نادماً: «لماذا نقلنا هذه المعلومات للأمريكيين؟!»، وتجاهلت أمريكا هذه التصريحات، ولم تُعلّق عليها.

ويبدو أن الروس يتحيّنون الفرص، وسيحاولون الثأر من تركيا، وسيسعون لإسقاط طائرة تركية واحدة على الأقل، لتكون النتيجة واحدة بواحدة، وذلك لاستعادة الهيبة، ولإشفاء كبريائهم المثلوم، ولإثبات عظمة روسيا، والرد على الإهانة التي تلقتها من الأتراك، خاصّة وأنّهم لم يعتذروا بشكل صريح، مع أنّهم اعترفوا بأنّهم لم يكونوا قاصدين إسقاط الطائرة، كما عبّر عن ذلك نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتولموش عندما قال: «إنّ إسقاط الطائرة الروسية لم يكن عن قصد»، لكنّ الروس لم يكفهم هذا الكلام، ويريدون اعتذاراً صريحاً.

أمّا بالنسبة للموقف الأمريكي من هذه الحادثة، فهو وإن كان موقفاً بارداً ويظهر فيه اللامبالاة، إلاّ أنّه لن يسمح بتطور الأحداث بين الدولتين وبلوغها حالة الحرب، لأنّ أمريكا لا تُريد إلحاق الأذى بروسيا، فهي تستفيد من الروس كثيراً في سوريا من خلال الحفاظ على نظام بشّار، ومن خلال منع تركيا التوّاقة لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية على حدودها، ومن خلال إجهاض الثورة التي انتشرت فيها الموجة الإسلامية التي عجزت أدواتها المحلية عن إيقاف انتشارها، ومن جهةٍ ثانية فهي لا تُريد من روسيا أن تُضعف من قوة تركيا لأنّها عضو في حلف الناتو منذ العام ١٩٥٢، ولأنّ النظام فيها تابع مخلص لها.

لكن مع ذلك فمن الممكن أن تسمح أمريكا لروسيا بالانتقام الجزئي من تُركيا بحيث لا يؤثّر ذلك الانتقام على سقوط حزب العدالة من الحكم، ولا يؤدي إلى حرب شاملة تدخل فيها أطراف عدة قد تؤدي إلى إخراج الأمور عن السيطرة.

أمّا مواقف الأوروبيين، فواضح فيها الدّس وتوسيع رقعة الخلاف بين روسيا وتركيا، وإحراج الأمريكيين مع الروس، ومحاولة الإيقاع بينهما، فقد أصدرت بريطانيا تقريرها السنوي الاستراتيجي في نهاية العام ٢٠١٥ جاء فيه أنّ: «روسيا تُشكّل أكبر تهديد للسلام العالمي بعد تنظيم الدولة الإسلامية»، فبريطانيا تقوم بصب الزيت على النار من خلال مواقفها، ومن خلال تصريحات مسؤوليها المتعلقة بروسيا، فقد قال وزير خارجيتها فيليب هاموند: «إنّ روسيا تعمل على إقامة دولة علوية في الساحل السوري»، وأمّا فرنسا والتي كانت دائماً ما تعرض وساطاتها لحل الخلافات بين روسيا والدول الغربية، كما فعلت سابقاً بين روسيا والغرب بخصوص قضايا جورجيا وأوكرانيا، فقد ظلّت هذه المرّة صامتة، ولم تُحرّك ساكناً.

ولكن هذه المواقف الأوروبية السلبية تجاه روسيا وأمريكا لم تجد آذاناً صاغية لدى الروس والأمريكان، فروسيا وبالرغم من جعجعتها الصوتية، ومن خلال قعقعة السلاح التي أحدثتها ضد تركيا إلاّ أنّها في الواقع لا تجرؤ على خوض حربٍ شاملة معها، لأنّها تعلم أنّ أمريكا تُساند تركيا، ومجرد علمها بذلك يجعلها تدوس على كرامتها، وتدوس على فراملها، رهبة من أمريكا.

فضلاً عن أنّ لروسيا مصالح اقتصادية هائلة في تركيا، ولا تُريد أن تُجازف بخسارتها الفادحة إن هي خاضت معها حرباً، وقطعت علاقاتها معها، فروسيا من ناحية اقتصادية تُعتبر الشريك الثاني لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي، وتركيا من الناحية الاقتصادية تُعتبر الشريك الثاني لروسيا بعد ألمانيا، وتركيا تستورد ١٠٪ من حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا بأسعار عالية تُدرّ على روسيا مداخيل كبيرة، فلا تُريد روسيا خسارة زبائنها المهمين في شراء الغاز منها، ويذهبوا إلى منافسيها مثل قطر، فالأزمة بين البلدين تبقى محصورة بحدود معينة، ولا تتجاوز حد المناوشات الكلامية، أو الأعمال العسكرية المحدودة جداً ■

مترجم

طالبان تسعى لتقديم صورة سياسية جديدة لها أمام المجتمع الدولي

بقلم: سيف الله مستنير*

خلال مؤتمر باجواش في قطر، حاولت طالبان إلى جانب الحكومة الأفغانية إبراز صورة سياسية جديدة للمجتمع الدولي؛ فقد التزمت «إمارة» طالبان الإسلامية باحترام حرية التعبير وحقوق المرأة وإقامة علاقات حسنة مع دول الجوار ومع المجتمع الدولي على أساس الاحترام المتبادل. وأيضا وافقوا على احترام منظمة الأمم المتحدة الكافرة، والمؤتمر الإسلامي والقانون الدولي «بما لا يتعارض مع القيم الإسلامية والوطنية» بحسب رؤيتهم. وعلاوة على ذلك فقد ادعوا حماية المدنيين وكذلك المؤسسات

العامة والمنظمات الوطنية.

كما تعهدت إمارة طالبان الإسلامية بعدم الإضرار بالدول والشعوب الأخرى، وبأنها لن تسمح لأحد باستغلال أفغانستان لمصلحته الخاصة. وقد طالبت طالبان بتحقيق مجموعة من الأمور منها: الحصول على مكتب أو عنوان محدد، وإزالة أسماء أعضائها من القائمة السوداء، والإفراج عن أعضائها من السجون، ووقف ترويج الدعايات المسمومة ضدهم من قبل وسائل الإعلام.

وكانت طالبان قد أكدت سابقا أن السلام لا يمكن أن يتحقق ما لم تغادر القوات الأمريكية أفغانستان، وبأنها لا تتفاوض مع الحكومة الدمية لأمريكا. ولهذا السبب فإن طالبان تحت قيادة الملا محمد عمر وللمرة الأولى عام ٢٠١٠ كانت مستعدة لمناقشة القضية مع أمريكا، حيث شهدنا سلسلة من المحاولات لبناء ثقة متبادلة، ولكنهم تخلوا تدريجيا عن أهدافهم المقررة. وخلال تلك العملية أعلنت الولايات المتحدة وحلف الناتو شروطا مبدئية تتمثل في وجوب انفصال المجاهدين عن القاعدة، واحترام الدستور العلماني الأفغاني، ووضع سلاحهم. لذلك عقدت طالبان لأول مرة محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية في ماري في باكستان، ولكن خلال ذلك اللقاء قامت الحكومة الأفغانية بكشف وفاة زعيم طالبان، ونتيجة لذلك نشأت خلافات داخل طالبان حول البيعة، وانقسمت إلى مجموعات مختلفة، ما أدى إلى توقف عملية السلام بشكل تام.

بالإضافة إلى ذلك أنشأت الولايات المتحدة والصين وباكستان وأفغانستان في مؤتمر «قلب آسيا» لجنة تنسيق رباعية لبدء عملية السلام مع طالبان، وعقدوا على إثرها ثلاثة اجتماعات في إسلام أباد وكابول للبحث عن السبل المناسبة لإجراء محادثات مع طالبان، وفي كل مرة كانوا يدعون طالبان لمناقشة عملية السلام مع الحكومة الأفغانية، إلا أن طالبان لا تزال تقاطع هذه العملية. وبخلاف هذه المحاولة، فإن منظمة باجواش الدولية عقدت اجتماعا مع بعض الأفغان المؤثرين ومسؤولين من طالبان تتعلق بعملية السلام في قطر بغياب رسمي أفغاني. وبالتالي يبدو أن محادثات السلام غير المباشرة تلك تشبه الحرب غير المباشرة ضد الأمة الإسلامية.

فبحسب عملية السلام والشروط المقدمة، يبدو أن طالبان بدأت تتخلى تدريجيا عن موقفها السابق ضد الغزاة والمستعمرين، وهذا في الحقيقة خيانة سافرة لدماء الشهداء ودموع الأيتام والثكالى. لا بد أن يكون واضحا أن المفاوضات يمكن أن تؤتي نتائج فعالة فقط إذا كانت هناك دولة قوية وجيش قوي يقف خلفها، وهذا الجيش القوي ليس وراء طالبان، بل يقف خلف الولايات المتحدة والناتو. والحقيقة هي أن الكفار إذا لم تتحقق مصالحهم من خلال عملية السلام، فإنهم بكل تأكيد سيسعون للحصول عليها من خلال الحرب.

ومن الجدير ذكره أن الإمارة الإسلامية كانت دولة وطنية منذ إنشائها أول مرة، ولكن بيعة المجاهدين في أنحاء العالم لأميرها الملا محمد عمر، وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والدعاية الأمريكية ضدهم، قدّمت للعالم صورة وهمية لتلك الإمارة. فهي قد أقامت علاقات وطنية ودبلوماسية متبادلة مع باكستان والإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية، إلى جانب إرسال سفير رسمي لها في الأمم المتحدة. كل تلك الأمور هي أسباب كافية لعدم اعتبار إمارة طالبان دولة إسلامية من ناحية شرعية. وفي الحقيقة فإن التزامهم كان ظاهرا منذ البداية فيما يتعلق باحترام الأفكار غير الشرعية مثل حرية التعبير وحقوق المرأة، وإقامة علاقات مع دول الكفر، ومنظمة الأمم المتحدة الكافرة، والمؤتمر الإسلامي وغيرها...

وينبغي الإشارة إلى أن الجهل السياسي لطالبان وعاطفة أسامة بن لادن رحمه الله، القوية تجاه الحملة العسكرية قد تم استغلالهما من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو في الحرب التي أعلنوها ضد المسلمين. وللأسف، وعلى الرغم من تضحيات المجاهدين في أفغانستان، فإن طالبان قد انحدرت في موقفها بمطالبها والتزاماتها التي لا تختلف عن الحكومات العميلة الظالمة مثل أفغانستان وباكستان والسعودية. وعلاوة على ذلك فإن الأمة الإسلامية اليوم بمن فيها حركة طالبان ليسوا مخولين باتخاذ موقف ضد الكفار كما فعل الرسول محمد ﷺ في صلح الحديبية مع قريش. بل إن حالهم يشبه موقفه عليه الصلاة والسلام حين قدمت له العروض الكبيرة مقابل أن يتخلى عن الدعوة إلى الإسلام في الفترة المكية؛ فلم يرفض الرسول ﷺ تلك العروض فحسب، بل لقد أصر على دعوته إلى الإسلام أو يهلك دون ذلك.

نأمل أن لا ينخدع المسلحون فيسقطوا في أيدي الكفار بذريعة السلام! ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان

العراق يحتاج موافقة أمريكية لاستخدام طائرات F١٦

أعلنت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية في العراق، يوم السبت الماضي، أن بغداد لا تملك صلاحية تحريك طائرات F١٦ الأمريكية، دون إذن من واشنطن. وأوضح عضو اللجنة، شاخوان عبد الله، في مؤتمر صحافي، أن «الحكومة العراقية عليها الحصول على موافقة واشنطن لأجل تحريك طائرات F١٦، ودون ذلك فهي لا تملك الصلاحية لتحريكها مطلقاً». وأضاف أن «كافة التحركات التي تقوم بها طائرات F١٦ التي تسلمها العراق من واشنطن مؤخرا لا يمكن أن تتم إلّا بعلم مسبق من الحكومة الأمريكية بذلك، ما يثير القلق بهذا الصدد».

وكان العراق قد وقّع اتفاقاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة لشراء ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز F١٦ في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، دفع منها قيمة ١٨ طائرة. فيما أبدت الحكومة العراقية رغبتها في ٢٠١٢ بزيادة عدد الطائرات التي تنوي شراءها لحماية أجواء البلاد. ووصلت دفعة جديدة من طائرات F١٦ الأمريكية المقاتلة إلى العراق مطلع الشهر الجاري وحطت في إحدى القواعد الجوية العراقية ضمن عدد من الدفعات، وفق العقد المبرم بين البلدين. وتسلم العراق في تموز/ يوليو ٢٠١٥ أربع طائرات أمريكية من هذا الطراز، شكلت الدفعة الأولى من الطائرات التي تضمنها العقد المبرم بين الحكومة العراقية وواشنطن. (العربي الجديد)

الراية: عندما يحتاج حكام العراق إلى إذن من الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال الطائرات التي اشتراها العراق منها يُفهم أكثر فأكثر مدى خضوع حكام العراق للهيمنة الأمريكية.. وإذا كان استعمال الطائرات يحتاج إلى إذن من أمريكا فما هو الحال في أمور تُعتبر أكثر أهمية تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية للعراق؟؟

من بريد القراء

المشهد السياسي في الجزائر: أكذوبة «الدولة المدنية» ووهم «الانتقال الديمقراطي» (١)

بقلم: صالح عبد الرحيم – الجزائر

مع بداية الانتفاضات الشعبية والثورات التي اجتاحت البلادَ العربية في هذه الآونة، بدت الجزائر كأنها تجاوزت خطرَ ثوراتِ الشعوب من أجل التغيير، على الأقل من منظور الرسميين، إلا أن النظام بات متخوفاً كغيره من الأنظمة في البلاد العربية خاصة، ويتوجس ويترقب الأسوأ بالنسبة له في كل حين، ما جعله (منذ فترة) يحاول استباقَ الوضع بمباشرة إصلاحاتٍ وتغييرات شكليةٍ عبر استشارات سياسية مسرحية مع مَنْ يختارهم هو مِن الشخصيات، ويسعى لتقديم تسهيلاتٍ مادية مغرية (رشوةً) للشباب في شكل قروض ووظائف وسكنات وغيرها، لعلها تمتص شيئا من غضبِ الشارع، كما باشر النظام إعادةَ تشغيل بعض المؤسسات العمومية المملوكة والتابعة للدولة، وبعث الحياة فيها (ذراً للرماد في العيون) في محاولة لتخفيف البطالة، وشراء السلم الأهلي.

وفي هذا السياق أيضاً يندرج ما سمي «إصلاحات بوتفليقة» ومنها التعديلات الدستورية التي يعتزم النظام في قابل الأيام تمريرَها عبر البرلمان (بغرفتيه)، وكل ما تقوم به السلطة هذه الأيام من إعادة هيكلة وتغييراتٍ في أجهزة الأمن والمخابرات والاستعلامات، ومنه اعتقال أو إسكات أو إبعاد بعض رموز المؤسسة العسكرية من الجنرالات من أمثال محمد مدين (المدعو «توفيق») و«حسان» وحتى «بن حديد» (الذي كان قائد ناحية عسكرية في غرب البلاد ولم يكن في جهاز المخابرات)، للإيحاء بأن الجزائر تستعد لتكتسي حلة جديدة (وهو وَهْمٌ تمدين الحياة السياسية)!! كما يتوقع أيضاً إبعاد «عثمان طرطاق» (المدعو بشير) المدير الحالي لمديرية المصالح الأمنية (وهو الاسم الجديد لدائرة الاستعلام والأمن بعدما سُلخت عنها بعضُ مصالحها (أو حلت) وفصلت عن وزارة الدفاع وقيادة الأركان وألحقت مؤخراً بالرئاسة، ولم يبق من الأجهزة الأمنية التابعة لقيادة الأركان سوى مديرية أمن الجيش). وهو الرجل الذي ما جيء به إلا مرحلياً لترتيب «الانتقال»، علماً أنه كان يمثل الذراع الأيمن لرئيس جهاز الاستعلام والأمن السابق «توفيق»، خصوصاً فيما سمي الحرب على الإرهاب في فترة العمل المسلح (١٩٩٢-١٩٩٩م). كما أنه سيتم - استكمالاً للمشهد - الإبعادُ عن الواجهة السياسية لكل العسكريين الذين تلطخت أيديهم بدماء أهل الجزائر خلال ما سمي العشرية السوداء. يذكر أن النظام الجزائري دأب على تغيير اسم الجهاز المذكور وفق مقتضيات المرحلة وطبيعة الصراع منذ عقود.

إلا أنه في الجزائر التي يقوم نظامُها على الظلم والقهر والعنف والقسوة (وهي سمة المستعمِر عندما كان يحكم البلدَ بشكل مباشر)، ونظراً للوضع المتأزم على جميع الأصعدة في الداخل بشكل غير مسبوق، أي نظراً لحالة الاحتقان السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي التي باتت اليومَ تُنذر بالكارثة، ومع هبوط سعر النفط بشكل دراماتيكي غير محسوب، علماً أن واردات الجزائر من العملة الأجنبية هي من النفط والغاز بنسبة ٩٧٪، بينما يستورد البلد أكثر من ٧٠٪ من احتياجاته من الخارج، ونظراً للأوضاع الأمنية الخطيرة على الحدود (مع ليبيا وتونس ومالي..) بحكم شساعة البلاد جغرافيا وبشرياً، ونظراً للضغائن الموجودة أصلاً نتيجة «المصالحة الوطنية» المغشوشة بعد الأحداث الأليمة (١٩٩٢-١٩٩٩م)، ووجود الجماعات المسلحة مع الخبرة القتالية التي تعززت لديها خلال العقدين الماضيين، ونتيجةً لما جرى في دول الجوار من تجارب ما زالت تعيشها تلك البلدانُ (الثورات العربية ونتائجها السلبية المزرية في بعضها...)، وما زرعه النظامُ المتخصص في الإفساد من فُرقة في أوساط الشعب على أساس الجهوية و«العروشية» (القبلية) والفئوية، والتناحر على المال و«البزنسة» المرتبطة بالاستيراد واستغلال النفوذ السياسي-العسكري والريع والسطو على الملكية العامة ونهب المال العام، خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وبالأخص منذ عودة بوتفليقة وزمرته وزبانيته إلى واجهة الحكم والرئاسة سنة ١٩٩٩م، نظراً لكل ذلك... فإن الأعداء باتوا يخشون بالفعل من مآلات التحولِ الذي لا بد ولا مناص منه، لأن رموزَ النظام الذين ضمِنوا للكفار الأوروبيين في هذه البلاد أكثر من خمسين عاماً من التبعية بعد «الاستقلال» باتوا فعلاً من فئة الديناصورات الذين انتفخت بطونهم (من السحت) وجُفرت قبورهم. لذا ولضمان ألا تخرج الأمور عن السيطرة، هم الآن في سباق مع الزمن لاحتواء الوضع وتدارك الأمر. ومعنى خروجها عن السيطرة هنا هو دخول أمريكا على الخط في عملية صنع مستقبل هذا البلد الممسوك أوروبياً، وليس معناه شيئاً آخر، كون الشعب في الجزائر لا يمتلك وعياً سياسياً كبيراً على مصيره ومصير أمته التي ينتمي إليها (وهو جزء منها)، وهو لا يزال بعيداً كل البعد عن أن يملك زمامَ أمره أو أن يأخذَ مصيرَه بيده، وذلك بقبوله إبعادَ دينه عن السياسة. والدليل على ذلك أيضاً أن جميعَ فئاته ونخبه وعائلاته السياسية - مع أن كل أفرادها من المسلمين (!) - لا تقوى في مطالبها على الخروج من عباءة وسقف الدولة العلمانية الوطنية الضيقة التي تُقزِّم الإسلامَ وتُخرجه من ساحة الصراع مع الأعداء الحقيقيين، علماً أن هذا الإسلام العظيم هو مصدر القوة وسلاحُ الأمة الإسلامية الوحيد وبالتالي هو أيضاً السلاح الأوحد بيد هذا الشعب: وهل يقوى على المجابهة مَنْ يدخل المعركةَ من دون سلاح؟؟

ومن أجل إدراك حقيقة ما يحدث في الجزائر اليوم، كان لا بد من الرجوع إلى الوراء قليلاً:

شكلُ السلطة في الجزائر كانت قد بدأت تظهر ملامحُه منذ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩م فيما عُرف بمؤتمر طرابلس الغرب في ليبيا، بتأثير وتدبير أجنبي واضح من الإنجليز، وكان من أهم ما تمخض عن المؤتمر إنشاء هيئة أركان عامة للقوات المسلحة أُسندت للعقيد هواري بومدين. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر أعمال هذا الأخير واستراتيجيته لأخذ السلطة، ومنها إعداده وتنظيمه الجيد لما كان عُرف حينها بجيش الحدود (مع تونس والمغرب) لإنهاك فرنسا عسكرياً واقتصادياً من جهة، ولكن من جهة أخرى لجعله قوة عسكرية وسياسيةً في ذات الوقت يكون بوسعه الاعتمادُ عليها (إلى جانب القوى الموالية له في الداخل) في اللحظة الحاسمة أي عندما تتهيأ ظروف أخذ الحكم، وليكون كذلك سنداً بعد الاستقلال كلما لزم الأمر، للمحافظة على النفوذ والبقاء في السلطة، وهذا ما كان.

لذا فإنه يجب ألا يغيب عن الأذهان - عند محاولة فهم ما يجري اليومَ في الجزائر - ما كان يمثله الراحل هواري بومدين ومؤيدوه في جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنيين، وهو الرجل القوي في الجيش من أيام الثورة، حيث كانت تدعمه يومها وزمرتَه في الخفاء جهاتٌ أجنبية عبر الحدود مع المغرب (الإنجليز)، خصوصاً في الانقلاب الذي كانوا قد خططوا له ودبروه (بعد «الاستقلال») لسلفه أحمد بن بلا صديق عبد الناصر في العمالة والتبعية للأمريكان. كان الراحل بن بلا مرتبطاً بعبد الناصر وبالتالي بأمريكا، وكان كأول رئيس للجمهورية الجزائرية «المستقلة» يريد أن يتجه بالجزائر نحو النظام الناصري. إلا أن نفوذ الإنجليز استحكم في الجزائر منذ الانقلاب عندما قرَّر بومدين وجماعتُه (ومنهم الرئيس الحالي بوتفليقة) أن الفرصة قد صارت مواتيةً وأن بن بلا قد انتهى دورُه. وهذا ما كان فيما عُرف بانقلاب ١٩ حزيران (جوان) ١٩٦٥م، عندما قام العقيد هواري بومدين بمساعدة محمد خيضر وبعض رفاقه الآخرين ومؤيديه، منهم على الخصوص الطاهر الزبيري، وبدعم من ملك المغرب الحسن الثاني، قام بانقلابه المعروف على بن بلا ووضعه في السجن ثم حبسه في إقامة جبرية (إلى غاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠م).

سيطر العقيد بومدين يومَها على كافة أجهزة الدولة باسمِ ومن خلالِ مجلس الثورة الذي أنشأه وضمَّنه رجالاتِه وصار فعلياً هو من يحكم البلاد (رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الثورة وقائداً للجيش الشعبي الوطني ووزيراً للدفاع!!). كما سيطر باسم الشرعية الثورية على جبهة التحرير من خلال جهاز الحزب، الذي كان يختار أعضاءه من «المناضلين المخلصين» سواء العسكريين أو المدنيين، أي من الموالين من أمثال قايد أحمد ومساعديه وغيرهما إلى غاية وفاته في ١٩٧٨م.

وقد كان أيضاً من ألاعيب الإنجليز أن استخدم بومدين (وهو أبرز قادة «مجموعة وجدة» التاريخية المرتبطة بالإنجليز والمدعومة من قِبلهم مادياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً في الخفاء) استخدم في اللحظة المناسبة (في أواخر أيام الثورة) دعمَ وتأييد القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني المتمَثلة تحديداً في أحمد بن بلا ومحمد خيضر على وجه الخصوص، ليمنحا قيادةَ الأركان بُعداً سياسياً ضرورياً في لحظة «استقلال» الجزائر، وهو الأمر الذي جعل أحمد بن بلا الانتهازي الطامع والطامح هو الآخر إلى السلطة والرئاسة، والذي كان يبحث عن الدعم في الداخل من قِبَل العسكريين لتحقيق مبتغاه، يبدو في الظاهر سياسياً كأنه هو الرئيس الفعلي لما عُرف حينها بمجموعة وجدة، وليس الأمر كذلك حقيقةً. وذلك عندما قَبِل عرضَ بومدين المتمثل في التحالف معه على أن يُتوج رئيساً للجزائر «المستقلة»! وكان هذا مناورةً من عملاء الإنجليز وفخاً مميتاً أفضى به فيما بعدُ إلى نهايته سياسياً وإبعاد مؤيديه نهائياً! كما استخدمهما بومدين (بن بلا وخيضر) أيضاً لكسب الدعم السياسي المطلوب دولياً، وليستفيد منهما (أيضاً سياسياً) في النزاع المفتعل من جانبه بين هيئة الأركان العامة (التي يرأسها) والحكومة الجزائرية المؤقتة حول المفاوضات بين هذه الأخيرة والسلطة الاستعمارية الفرنسية، بغرض شرعنة الانقلاب على هذه الحكومة، التي كانت تتأهب لاستلام حكم الجزائر بعد خروج القوات الاستعمارية في ١٩٦٢م ■

يتبع إن شاء الله...

تتمة كلمة العدد: مؤتمر لندن للمانحين: دموع التماسيح

هربوا من القصف الروسي الوحشي باتجاه تركيا التي أغلقت في وجههم الأبواب وباتوا عالقين في العراء في هذا الشتاء الماطر.

٤- إن الأموال والمساعدات التي تجمع هي مسيسة بشكل لا لبس فيه، كشفت نيويورك تايمز في صيف ٢٠١٤: «٨٥٪ من المساعدات الأممية ذهبت إلى موالين للأسد»، ونقلت «نيويورك تايمز» عن «جون جينج» الذي يدير العمليات الميدانية في جميع أنحاء العالم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن نظام بشار الأسد هددهم بالطرد من الأجزاء التي يسيطر عليها من سوريا إن عبروا بقوافل المساعدات من الحدود دون أخذ موافقة النظام.

أي أن الأموال استخدمت لشراء موالين جدد، ورشوة لهم، مع استمرار الحصار على مناطق الثائرين على الأسد، وهذا بعلم الأمم المتحدة.

٥- كشفت الهدن التي تحصل مع النظام بسبب جوع الناس وموت بعضهم، أن الأمم المتحدة على علم بها، بل وشريكة أيضا كما كشفت الفورين بوليسي، كما نقلت الجزيرة: «قالت مجلة فورين بوليسي أن الأمم المتحدة كانت تعلم منذ أشهر بالمجاعة في مضايا السورية المحاصرة من قبل النظام، ولكنها لم تحرك ساكنا، وقد اتهم ناشطون سوريون المنظمة الدولية بالتآمر مع النظام».

أيضا كانت الأمم المتحدة ترعى هذه الهدن في شرعنة ضمنية لجرائم الأسد وتجويعه الناس وحصارهم، وأثبتت الوقائع أن الأسد ونظامه لم يستجب لفك الحصار عن الأهالي بعد انسحاب من يحمل السلاح حسب الاتفاق، ومع ذلك لم تفعل الأمم المتحدة شيئا ذا بال.

٦- إن القليل من المساعدات الغربية التي تصل للمناطق الثائرة، إنما تصل بانتقائية وشروط لتحقيق أهداف هذه الدول ومحاولة للدعاية لها ولمشاريعها.

٧- إن سياسات وقوانين مكافحة الإرهاب التي وصمت الثورة السورية أجبرت مساعدات الجمعيات الخيرية الأهلية على التوقف خوفا من أن تتهم بأنها تدعم الإرهاب إذ أصبحت هذه الجمعيات عرضة للمضايقات والتحقيقات وحتى المحاكمات.

إن تزامن موتمر لندن مع جنيف٣ يكشف أن هذه الدول لا تريد حلا لما يحصل في سوريا، بل يعملون على إدارتها بحيث تحقق مصالحهم ومشاريعهم، وبالتالي هم شركاء في هذه الجريمة، وليسوا من عناصر حلها البتة ■

تتمة: لماذا تم تعليق مفاوضات جنيف٣؟

دار على هامش مؤتمر المانحين في لندن، وبحسب ما صرحت به لموقع «ميدل إيست آي» ناشطة في مجال الإغاثة، طلبت عدم الكشف عن هويتها حماية للمنظمة التي تعمل فيها، قال كيري بالحرف الواحد: «لا تلوموني – اذهبوا ولوموا المعارضة».... وأوضحت الناشطتان أن كيري أخبرهما بأن تتوقعا ثلاثة شهور من القصف سيتم خلالها «القضاء على المعارضة قضاء مبرما».

وليس هذا الموقف الوحيد لكيري الذي يقوم فيه بتوجيه التهديدات للمعارضة فقد سبق ذلك قبيل ذهاب الوفد المفاوض من معارضة الرياض إلى جنيف، فقد كشف «سفير» الائتلاف السوري المعارض في باريس منذر ماخوس أن كيري قال في الاجتماع مع رئيس الهيئة التفاوضية العليا للمعارضة رياض حجاب في الرياض إنه «عليهم أن يذهبوا إلى جنيف ضمن الشروط المفروضة عليهم، وإلا فسيخسرون دعم حلفائهم».

ولم يكتف كيري بذلك فقد نقل موقع العربي الجديد في٢٤/١/٢٠١٦ عن مصدر رفيع في المعارضة السورية وصف فيه لقاء جون كيري مع رياض حجاب في الرياض بـ («الكارثي والسيئ جدا». وكشف لـ«العربي الجديد»، أن «كيري حمل معه رسائل روسية وإيرانية واضحة»، مهددا المعارضة السورية في حال عدم الالتزام بها». وقال المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن «كيري قال إن ما سيجري في جنيف٣، محادثات، وليست مفاوضات، وستفضي إلى تشكيل (حكومة وحدة وطنية)، وليس هيئة حكم انتقالية». وأضاف أن «وزير الخارجية الأميركي قال لوفد الهيئة إن من حق الموفد الأممي دي ميستورا التدخل في تشكيل وفد المعارضة وتعيين مستشارين له، وإن إجراءات الثقة التي تطالب بها المعارضة قبيل اجتماعات جنيف كإطلاق المعتقلين، وفك الحصار عن المدن المحاصرة، وإيقاف قصف المدنيين، وإدخال مساعدات إنسانية وسواها هي جزء من المحادثات التي ستجري في جنيف». وبين المصدر أيضاً، أن «كيري أكد خلال الاجتماع أن من حق بشار الأسد الترشح للرئاسة في انتخابات رئاسية ستجرى لاحقاً».

فالموقف الحقيقي للخارجية الأمريكية والذي عبر عنه جون كيري بصراحة لرياض حجاب ومن معه، يعني أن العمليات العسكرية التي يقوم بها النظام وإيران وميليشياتها بإسناد روسي تجري بموافقة أمريكا بل بحسب ما تريده أمريكا، حتى قرار مجلس الأمن الذي نص على هيئة حكم انتقالي في سوريا لم تعد أمريكا تريد ذلك بل استبدلت به فكرة «حكومة وحدة وطنية»، وهذه الإملاءات الأمريكية العلنية للوفد المفاوض قبل البدء بالمفاوضات، مع ما يقابلها من حالة تنمر مارسها وفد النظام السوري، والتصريحات النارية التي رافقت ذهابهم وإيابهم، وعدم استعداده لتقديم تنازلات، بالرغم من أن امريكا لو أرادت لتغير خطابه وأبدى مرونة ما لتسهيل اللقاءات، وسير العملية إلا أنها لم تفعل، مما يدل على أن أمريكا وإن كانت قد رتبت جنيف٣ على عجل من أمرها وظهر عليها أنها تريد المضي في المفاوضات والوصول إلى نتائج بحسب قرار مجلس الأمن الذي وضع زمنا للسير في الحل السياسي في سوريا، إلا أن ما رافق بدء محادثات جنيف وما سبقها من تغير في لهجة الخطاب الأمريكي، وظهور موقفها الحقيقي من النظام السوري بشكل علني، مع تصريحات كيري خارج السياق الدبلوماسي، والهجمة العسكرية المكثفة التي رافقت المباحثات والتي حقق بها النظام السوري تقدما في بعض الجبهات، يدل هذا كله على أن أمريكا لا تريد أن تسير المفاوضات سيرا سريعا، وتريد أن يكون تقطعها متوازيا مع المكاسب العسكرية التي يمكن أن يحققها النظام بالدعم والإسناد الروسي. لتتمكن فيما بعد من فرض الحل الذي تحافظ به على النظام العميل، وتضعف به الثورة أو تحاصرها خارج ما يسمى سوريا المفيدة.

يقول فابريس بالونش (أستاذ مشارك ومدير الأبحاث في «جامعة ليون ٢»، وزميل زائر في معهد واشنطن) (تُركز استراتيجية موسكو على ثلاثة أهداف: الأول هو حماية المنطقة العلوية الساحلية حيث نشرت روسيا قواعدها اللوجستية، والثاني تعزيز موقع الأسد ودفع المتمردين بعيداً عن المدن الكبرى، حمص وحماة واللاذقية وحلب ودمشق، والثالث قطع خطوط الإمدادات الخارجية للمتمردين. وقد تم تحقيق الهدفين الأولين إلى حد كبير: فلم تقع هجمات على اللاذقية أو طرطوس التي يمكن أن تهدد القواعد الروسية فيها، كما لم تقع أي مدينة كبرى تحت سيطرة المتمردين. وعلى العكس من ذلك، أخلى المتمردون حي الوعر بحمص في كانون الأول/ديسمبر بعد أن يئسوا من وصول أي مساعدة. والآن وبعد أن قُطعت طريق اعزاز، فقد تم الوصول إلى نصف الطريق نحو تحقيق الهدف الثالث. ويبدو أن روسيا وحلفاءها قادرون على تحقيق طموحاتهم، فالضعف في القوة البشرية الذي يتخبط فيه جنود الأسد يعوّض عنه التفوق الجوي الكلّي وتعزيزات الميليشيات الشيعية).

وهذه التي يسميها بالونش استراتيجية موسكو، تشكل الأهداف التي تريد أمريكا تحقيقها في سوريا بالاستعانة بروسيا، وعند اكتمال تحقيق هذه الأهداف تكون أمريكا قد حاصرت الثورة، ووضعتها في الزاوية بعيدا عن التأثير الفعال على النظام، وإعادة توجيه المعركة باتجاه ما يسمى الحرب على الإرهاب.

إنه قد ظهر بلا شك بأن أمريكا هي السند الحقيقي للنظام في سوريا، وأنها هي من يسعى للحفاظ على عميلها بشار، وأنها هي من تتخذ الفتك بالضعفاء والنساء والأطفال وسيلة للقضاء على الثورة، وأنها ... وأنها ...، ومع هذا نرى من عاين الموقف الأمريكي بنفسه وتكشفت له الحقائق بعين رأسه، نراه متشبثا بحبال أمريكا وحبال أذنابها، ووعودها الزائفة، ويترك التمسك بحبل الله المتين، ولا ينحاز للمخلصين العاملين لقطع حبال أمريكا ونفوذها في الأمة كلها!، ونرى غيره ممن هو قريب من حاله، مترددا في موقفه لم يحسم أمره بعد، يمسك بالحبل تارة ويتركه أخرى، فما زالت وساوس الشيطان تراوده ببعض الآمال إن لم يكن في أمريكا ففي الأذناب!

وعلى الرغم من تخاذل هؤلاء وتردد أولئك فإن وعد الله سبحانه لا شك سيتحقق للمستمسكين بالعروة الوثقى وبحبله المتين، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ ■

استفتاء دارفور... حكام السودان ماضون في تقسيمه

بقلم: إبراهيم عثمان – أبو خليل*

قررت حكومة السودان إجراء استفتاء في إقليم دارفور المضطرب، في نيسان/أبريل المقبل، وبررت ذلك بأنه أحد استحقاقات اتفاقية الدوحة؛ الموقعة بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، رغم أن هذا الاستحقاق المزعوم مضى على موعده المحدد في الاتفاقية سنوات، حيث جاء في المادة العاشرة (٧٥) ما يلي: «يتقرر الوضع الإداري الدائم لدارفور من خلال إجراء استفتاء»، وفي المادة ذاتها (٧٦) جاء: «يجرى الاستفتاء على نحو متزامن في ولايات دارفور في فترة لا تقل عن عام بعد التوقيع على هذا الاتفاق، وبعد مرور العام سيقرر رئيس الجمهورية بالتوافق مع رئيس سلطة دارفور الإقليمية إنشاء مفوضية الاستفتاء، وتضمين النتيجة في الدستور الدائم، ويجري تقديم الخيارات التالية في الاستفتاء:

i- إنشاء إقليم دارفور الذي يتكون من ولايات دارفور؛

ii- الإبقاء على الوضع الراهن لنظام الولايات. وفي كلتا الحالتين، يتم احترام طابع الإقليم الذي تحدده التقاليد الثقافية والتاريخية.

إذا كانت هذه الاتفاقية قد حددت عاماً بعد الاتفاق لإجراء استفتاء، فلماذا سُكت عنه طوال هذه السنوات؟! ولماذا الإصرار عليه الآن؟! الإجابة واضحة، وهي السير في المخطط الأمريكي الرامي لتقسيم السودان، والذي بدأ بجنوبه، والتالي هو دارفور التي هُيئت باتفاقية الدوحة، هذه الاتفاقية التي جعلت من دارفور إقليماً يبحث له عن حدود، فقد جاء في الفصل الثاني، المادة ٢- ٢٩: «دون المساس بأحكام اتفاق السلام الشامل المتعلق بالحدود بين الشمال والجنوب وأي اتفاقات دولية سارية بين حكومة جمهورية السودان والبلدان المجاورة، تعود الحدود الشمالية لدارفور لما كانت عليه في يناير ١٩٥٦م»، وتكرر هذا النص في المادة (١١)- (٨٠)، وجاء في المادة (١١) – (٨١) تستكمل اللجنة الفنية المشتركة عملية ترسيم الحدود خلال ستة أشهر من التوقيع على هذا الاتفاق.

والناظر لهذه النصوص يوقن تماماً أننا أمام إقليم سيصبح دولة، وإلا لماذا ترسيم حدود لإقليم داخل البلد؟! فحدود الأقاليم الإدارية شأن الدولة وليس للناس فيه دخل، فالدولة هي التي تقسم البلاد إلى أقاليم وولايات لتسهيل الحكم والإدارة فيها، ولا تضع حدوداً قاطعة ملزمة بين أقاليمها، ولها أن تغير متى رأت أن في التغيير مصلحة للناس، فترسيم الحدود لا يتم إلا بين الدول، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن المسرح الآن يهيأ لفصل دارفور، وإن قيل غير ذلك، فقد قيل من قبل إن جنوب السودان لن ينفصل، وأقسم رئيس الجمهورية قسما مغلظاً بأنه استلم السودان مليون ميل مربع، ولن يسلمه إلا مليون ميل مربع ثم بارك انفصال الجنوب!!

إن اتفاقية الدوحة التي وقعتها الحكومة مع حركة التحرير والعدالة لا تختلف كثيراً عن اتفاقية نيفاشا، فقد ورد في ديباجة اتفاقية الدوحة.. «إن الأطراف في هذا الاتفاق، المشار إليها فيما بعد باسم «الأطراف» ... وإذ تقر بأن التنوع الثقافي والعرقي للشعب السوداني هو أساس التلاحم الوطني، ... وإذ ترحب بالمبادرة الكريمة من صاحب السمو أمير دولة قطر بإنشاء بنك تنمية دارفور للمساعدة في جهود تنمية دارفور وإعادة إعماره» تماماً مثلما حدث من قبل بخصوص جنوب السودان في الفترة الانتقالية، حيث عمدوا إلى إيجاد بنى تحتية تقوم عليها دويلة الجنوب، وهو ما يراد لدارفور باسم التنمية وإعادة الإعمار، وكما كان للجنوب سلطة إقليمية قبل الانفصال، فإن لدارفور كذلك وفق اتفاق الدوحة سلطة إقليمية، حيث جاء في المادة (١٠)- ٥٩: «تنشأ سلطة دارفور الإقليمية، على أن تكون هذه السلطة هي الأداة الرئيسة لتنفيذ هذا الاتفاق بالتعاون مع حكومة السودان»، (لاحظ عبارة - بالتعاون مع حكومة السودان - هذا يعني أنها طرف آخر غير حكومة السودان، وليس جزءا من حكومة السودان).

إن الاستفتاء المزمع إجراؤه في نيسان/أبريل ٢٠١٦م هو الحلقة قبل الأخيرة في مسلسل فصل دارفور، والجميع يعلم أن الحديث عن إقليم له حدود وسلطة وخصوصية، وغير ذلك، هو إقليم تجري تهيئته ليكون الدويلة الثانية من الدويلات الخمس التي ذكرها الرئيس البشير في آذار/مارس ٢٠١١م عند زيارته للقاهرة، حيث قال: «إن هنالك مخططاً صهيونياً لتقسيم السودان إلى خمس دويلات، ومصر إلى ثلاثة كيانات»، ونسي البشير أنهم هم المنفذون لهذه المخططات الصهيونية، فأمريكا أو الصهاينة لم يأتوا بجيوشهم لتمزيق السودان، وإنما يمررون مخططاتهم عبركم، وأنتم تنفذونها بوعي أو بغير وعي.

وها هو نائب رئيس الجمهورية، حسبو عبد الرحمن، يؤكد أن الاستفتاء سيقود للانفصال، إذ يقول: «إن العودة لتطبيق نظام الأقاليم بدلاً عن الولايات مستحيلة»، معتبراً «أن ذلك قد يقود دارفور إلى المطالبة بالحكم الذاتي الذي يقود إلى الانفصال»، أما رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، التيجاني السيسي فيقول صراحة إنه مع نظام الإقليم الواحد. وهذا ما سيتمخض عنه الاستفتاء في ظل تغييب أهل دارفور في الولايات ودول الجوار عن هذا الاستفتاء.

لقد بات واضحاً لكل ذي بصر وبصيرة أن حكامنا هم أدوات لتنفيذ مخططات الغرب الكافر في بلادنا لتفتيتها وتمزيقها، ليسهل بلعها وهضمها مقابل البقاء في كراسي معوجة قوائمها، وستنهار بهم قريباً إن شاء الله، عندما يأذن الله سبحانه بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي سيعمل خليفتها على جمع بلاد المسلمين تحت سلطان واحد ■

* الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

سور بغداد الأمني جريمة كبرى تُفضي إلى تقسيم العراق

بقلم: عبد الرحمن الواثق - العراق

لا يختلف اثنان أنَّ مجموعة الأحزاب والكتل السياسية التي (تعاونت) مع الكافر الأمريكي المحتل، وأنجحت مشروعه التدميري، ومن كل الأطراف عربها وعجَمها، كوفئت بتسليمها مقاليد حكم العراق، لا لترعى شؤون شعبها فتكون عونا للناس، بما تقدمه من خدمات، أو تنفذه من مشروعات اقتصادية وعلمية وعِمرانية مُستغلين ما حبى الله تعالى به هذا البلد من ثروات وخيرات جَمَّة، يعضدُها وُفرة في الأيدي العاملة المنتجة والعقول النيّرة الخلاقة، فتنفتح أمامهم الفرص المواتية، ويزدهر الحال وينسى الناس ما ذاقوه فيما مضى مِن مُرِّ الظروف وشظف العيش.. لا لم يتسنَّمُوا سدة الحكم لشيء من ذلك على الإطلاق، ولكن لإكمال ما شرع به الغزاة المعتدون من مشاريع تفوح منها ريح الحقد والكراهية وزعزعة الأمن وتوقّف الحياة على ما فيها من آمال واسعة، فكان دستورهم الجائر، ومشاريع الأقلمة، ونظم المحاصصة الطائفية والعِرقية، ومفهوم الحكومات المحلية وإشاعة الفوضى وغياب القانون العادل، حتى تحوَّل العراق خلال عقد من الزمان أو يزيد إلى فقر وعوز بعد غنى، وخوف ورعب بعد استقرار، فأصبح بلدا فاشلاً تُضرب به الأمثال لا شبيه له إلا أسوأ بلاد الأرض..!

وإنَّ من أبشع المشاريع التي جاء بها الأمريكان المجرمون - بعد الاحتلال - مشروع التقسيم والتفتيت على أسس خاطئة من عِرق ومذهب وطائفة، ذلك الذي عُرف بمشروع «جو بايدن» نائب العلج الأمريكي أوباما، فصاروا يُلوحون به بين الآونة والأخرى، فمرة بالتصويت عليه في الكونغرس الأمريكي، وثانية في لجنة أو هيئة في وزارة دفاعهم الخبيثة، وثالثة عبر تصريحات هنا وهناك على ألسنة ساسة وقادة عسكريين، وإعلام أجير يتحسَّسون بها آراء الناس ومشاعرهم، ولتهيئة الأذهان بعد طول تكرار لتقبل بذلك الشر المُسمى: «إقامة الأقاليم» المُفضية إلى زوال العراق من الوجود، وسواه من بلاد المسلمين، لتقطيع أوصال الأمة الإسلامية الواحدة، ولإشغال بعضها ببعض فلا تقوم لها قائمة، وليَدُب اليأس في نفوس أبنائها، فينصرفوا عن العمل الجاد للتغيير والبناء على أساس من شرع الله سبحانه.

وانسجاماً مع تلك المشاريع القذرة، اضطلعت حكومات ما بعد الاحتلال بالسعي الحثيث لتمزيق اللُّحمَة بين أبناء الشعب الواحد، يُعينها مليشيات منفلتة ترعاها الجارة (المُسلِمة) إيران - كما يسمّيها البعض - لا ترعى تلك المجاميع المسلحة حرمة لغير وليها (الفقيه) ولا ترى حقاً لأحد سواه في إصدار الأوامر، فاشتعل الخطف والفدى المحرَّمة، والتهديد بالتصفية لحمل الشرفاء على هجر ديارهم، والقتل على الهوية، رافقه قسوة لا نظير لها إلا في جرائم بني صهيون..! فجرَّفوا البساتين العامرة، وقطعوا الأنهار عنها، وفجروا المساجد بيوتَ الله، وفخخوا المنازل وصار الناس بين فكّي كمَّاشة فمن جهة هذه الشراذم، ومن جهة ثانية أزلام تنظيم «الدولة» فباتت ديارهم قفرا لا حياة فيها ولا أمل، ولم يجدوا غير المطالبة بالفدرلة والأقلمة حلاً لأوضاعهم، وذلك بسعي من شياطينهم.. أعني من زعموا أنهم ممثلون لأهلهم (السُّنّة) بسبب تخاذلهم تجاه ما يجري، وتآمُرهم مع شركائهم في الحكم، وصار الناس يقبلون بالتقسيم، فعقد ممثلوهم المؤتمرات وأعقبوها بالتصريح جهاراً نهاراً: أن لا بديل عن إقامة «إقليم سُنِّي»، وهكذا طلع علينا قادة الجيش ومن يتولى مهام الأمن بحل وصفوه بالأمثل الذي سيُغني عن نقاط السيطرة العسكرية، والجدران الإسمنتية التي قطَّعتْ أوصال العاصمة بغداد.. ذلك الحل: هو جدار إسمنتي فاصل أشبه شيء بذلك ما اتخذه يهود مع إخوتنا في فلسطين المحتلة.

فأعلنت قيادة عمليات بغداد، الاثنين الماضي (٢٠١٦/١/٢٩)، المباشرة بتنفيذ ما بات يُعرف الآن «بسور بغداد» يحيط بالعاصمة من جميع الجهات بحجة منع تسلل العناصر المشبوهة والإرهابيين إلى داخل العاصمة، ومؤكدة أن «المشروع يُسهم في تحقيق الأمن في بغداد وفتح الطرق المغلقة، ولا علاقة له بطائفة أو سياسة». (عراق برس).

- وذلك السور سيبلغ طوله ٣٠٠ كيلومترا فيما سيتم حفر خندق إلى جانبه بعرض (٣) أمتار وعمق (مترين)، وستكون له (٨) منافذ لحركة الدخول والخروج من أجل حماية بغداد من أي عمليات اختراق أمنية. (كتابات في ٢٠١٦/٢/٥).

- وتشير المعلومات الأولية إلى أن كلفة المشروع ستبلغ حوالي (١١٠) ملايين دولار (نفس المصدر السابق).

- وستكون المرحلة الأولى منه بطول (١٠٠) كيلو متر»، تنفذه على مراحل كتيبة من أصل خمس كتائب عسكرية بطول (٢٠) كيلومترا لكل منها. وأن «السور يتضمن حفر خندق بعرض (٣) أمتار وعمق (مترين)، مع نصب جدران إسمنتية، وحفر خنادق لمنع تسلل المهاجمين، وإحكام السيطرة على مداخل المدينة، ونصب أبراج مراقبة، بالإضافة إلى كاميرات حديثة.

هذه الأوصاف والتفاصيل الآنفة، جاء ما يناقضها حين أعلِن عن إنشاء السور أول مرة، فقد صرَّح عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد (سعد المطلبي): أن سور بغداد هو سور إلكتروني، لا يحتوي على خنادق أو جدران، بل يتضمن تكثيف نقاط التفتيش المعززة بعناصر مدربة وأجهزة حديثة للتأكد من سلامة تسجيل المركبات قانونيا وخلوها من المتفجرات...!؟

ولو دققنا النظر فيما يجري لما وجدنا اتفاقا على شيء من ذلك، إذ إنّ التحالف الوطني (الشيعي) أيد إنشاء المشروع، ولم يرَ فيه أي أهداف سياسية، وهكذا قال رئيس أركان الجيش وكالة الفريق الركن (عثمان الغانمي) وأعضاء آخرون في التحالف المذكور... لكن اتحاد القوى العراقية (السُّنِّيَّة) رفضه جملة وتفصيلاً وعدُّوه جدار فصل لتطويق العاصمة بغداد وعزلها عن بقية محافظات العراق، وأنه بداية لمخطط خطير يرمي إلى اقتطاع أجزاء من محافظة الأنبار وضمها إلى محافظتي بغداد أو بابل كمقدمة إعادة رسم خارطة العراق على وفق أسس طائفية وعنصرية، ويمهد الطريق لتقسيم البلد وتحويله إلى دويلات صغيرة خدمة لأجندات خارجية معروفة. (حسب بيان الاتحاد وفقا لعراق برس في ٢٠١٦/٢/٥).

ولقد صرَّح (صالح المطلك) رئيس كتلة العربية قبل اجتماع الاتحاد بيوم واحد (٢٠١٦/٢/٤) بأن علامات التقسيم للعراق قد بدأت واضحة بحيث لا تخفى حتى على المواطن العادي - يعني به ذلك السور، وأنه عار تاريخي سيلحق كل من يُمرره وأن الأجيال القادمة ستلعنه، ودلل على كلامه بأن هذا ليس السور الوحيد، بل هناك سور آخر يجري تنفيذه في وسط قضاء (الكرمة) التابع لمحافظة الأنبار، وأن الجماهير هناك تستغرب تلك الإجراءات، ونحن - بدورنا - نشير إلى ما يقوم به (بارزاني) وزبانيته من حفر خنادق متعددة في مناطق من الموصل وكركوك وديالى تحت ذرائع قتال تنظيم «الدولة»، وقد اشتكى العرب والتركمان من أهالي تلك المناطق معترضين على حفر الخنادق واعتبروها ترسيماً لحدود إقليم كردستان، وتوطئة لإعلان استقلاله. (الشرقية نيوز).

وعوداً على بدء، فقد أوضحنا بأن حكومات ما بعد الاحتلال الأمريكي البغيض ماضية في تنفيذ مشاريع أسيادها دون خجل أو حرص على مستقبل العراق، ونؤكد للمرة الثانية أن أعضاء الحكومة من ممثلي العرب (السُّنَّة) موافقون على مشروع التقسيم، وتصريحاتهم محفوظة ومُدَونة... لكنها أدوار يؤدي كل منهم ما وُكل إليه. فلا يَعجب أحد مما قاله (المطلك) ومثله عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية (محمد الكربولي)، ولا قيمة لتحذيرهما، بل إن المجتمعين من نواب اتحاد القوى العراقية في مسجد الإمام أبي حنيفة لدراسة الأخطار المحدقة بالبلد - وقد علمنا ما قرروه ببيانهم آنف الذكر - يوافق كلهم أو جلُّهم على التقسيم وإنشاء إقليم (سُنِّي)، وإن كان اعتراض هنا أو هناك فبحسب حرصهم على ما سيُقتطع من مُلكهم الموعود لا متَّعهم الله به، ولقد رأينا كيف تآمروا وكذَبوا على شعبهم أيام المجرم (بوش) بشأن اتفاقية (الإطار الاستراتيجي) التي أخفوها سراً وأعلنوا عن سواها بما يُظهرهم بمظهر الحريص على مقدرات بلده، فأيُّ ثقة بَقيت للشعب بأمثالهم.

وأخيراً، فإن أولئك الساسة أذيال الكافر المستعمر ماضون بتنفيذ المخططات اللئيمة مهما بلغت بشاعتها، ومهما اشتد ضررها، ومنها سور بغداد، إلا أن يشاء الله شيئا، فقد استمرؤوا الخيانة ودرجوا عليها فلم يبق لهم قطرة من حياء، وباعوا آخرتهم بعرض من الدنيا قليل، ومكنوا الكافر المعتدي من رقاب شعبهم، فنسأل الله العليَّ القدير أن يُعجل بزوالهم، ويُعجل بنصره الموعود لتعود للأمة كرامتها وعِزها في ظل حاكم رباني مخلص، لا يقول غير الحق والصدق، ويكون سلماً لكل مؤمن حرباً على كل غادر وكافر، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة - متَّعنا الله بالنظر إلى رايتها: (راية لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله)، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ■

أردوغان: سنفتح الحدود للسوريين إذا كان ذلك ضرورياً!!!

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يوم السبت الماضي، إن بلاده مستعدة لفتح حدودها للاجئين السوريين «إذا كان ذلك ضروريا»، مؤكدا أن أنقرة «تواجه تهديدا» جراء قطع طريق إمداد رئيسي إلى جزء من مدينة حلب. وفر الآلاف من السوريين معظمهم من النساء والأطفال، نحو الحدود التركية منذ يوم الجمعة الماضي من حلب هربا من هجوم واسع النطاق تشنه قوات النظام السوري بدعم من الضربات الجوية الروسية. وأضاف أردوغان في الطائرة للصحافيين الذين رافقوه في عودته من السنغال أن «النظام يسد الطريق على قسم من حلب.. تركيا تواجه تهديدا». وتابع: «إذا وصلوا إلى أبوابنا وليس لديهم خيار آخر، وإذا كان ذلك ضروريا، فسنضطر إلى السماح لإخواننا بالدخول». (العربية نت)

الراية: **إن الغريب في تصريحات الرئيس التركي والتي تؤكد أن الحدود التركية مع سوريا لا تزال مغلقة في وجه النازحين من أهل سوريا، أنها جاءت بعد تصريحات وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو والتي يقول فيها: «إن تركيا ستبقي على سياسة الحدود المفتوحة أمام اللاجئين السوريين.. لا يمكننا تركهم هناك بمفردهم لأن الضربات الجوية الروسية مستمرة في استهداف المدارس والمستشفيات والمدنيين»، وهو ما يؤكد أن تصريحات وزير الخارجية ربما كانت بسبب ما أنتجه نزوح أهل سوريا من حرج لحكام تركيا.. إن موقف حكام تركيا المخزي إزاء ما يجري في سوريا بشكل عام وإزاء نزوح عشرات آلاف من أهل سوريا من حلب باتجاه الحدود التركية التي بقيت مغلقة في وجوههم ليؤكد مدى خيانة حكام تركيا للمسلمين وقضاياهم.**

تبني المفاهيم الغربية تحت شعارات «التسامح والوسطية والاعتدال» بذريعة محاربة «التكفير» و«التطرف»

العاهل المغربي يوعز بمراجعة مناهج التربية الدينية

أصدر العاهل المغربي محمد السادس يوم السبت الماضي تعليمات للحكومة بمراجعة مناهج تدريس التربية الدينية وبرامجها في مختلف مستويات التعليم في البلاد، من أجل تكريس التسامح والاعتدال، وذلك عقب دعوات حذرت من «الثقافة الدينية التكفيرية»، حسب بيان أصدره القصر الملكي. وجاءت التعليمات الجديدة عقب اجتماع وزاري ترأسه الملك في مدينة العيون، حيث قدمت أمامه «الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ٢٠١٥-٢٠٣٠». وأضاف البيان أن المراجعة ستتم «في اتجاه إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة، وفي صلبها المذهب السني المالكي الداعي إلى الوسطية والاعتدال، وإلى التسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية». وجاءت تعليمات الملك بعد دعوات حذرت من أن طريقة تدريس التربية الدينية في المدارس المغربية قد تؤدي إلى «نزعات متطرفة وتشجع على الإرهاب»، في بلد لديه أكثر من ١٥٠٠ مقاتل في صفوف «تنظيم الدولة»، وفكك أكثر من ١٥٠ خلية منذ سنة ٢٠٠٢. وكانت آخر هذه الدعوات رسالة صادرة عن جمعية «بيت الحكمة» التي تضم عددا من المثقفين والنشطاء، دعت فيها إلى إنشاء «المعهد الوطني لتاريخ الديانات»، وتشجيع البحث الأكاديمي والعلمي المرتبط بالأديان المقارنة. (موقع الحرة)